بنك الخليج
GULF BANK
معكم نستثمر

الكويت 14 ديسمبر 2017

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين
دولة الكويت

تحية طيبة وبعد،،

عملاً بأحكام الكتاب العاشر، الفصل الرابع، من القرار رقم 72 لسنة 2015 بشأن إصدار اللائحة التنفيذية المعدلة للقانون رقم 7 لسنة 2010 (قانون إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية) والمتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها. نرفق لكم طيه نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني من قبل وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني معبأ حسب الأصول متضمناً تثبيت تصنيف القوة المالية لبنك الخليج عند +BBB ، مع إسناد نظرة مستقبلية "إيجابية" لجميع التصنيفات حيث تتوقع الوكالة تحسناً في عدد من مؤشرات البنك المالية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

أنطوان ضاهر
الرئيس التنفيذي

نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

التاريخ	14 ديسمبر 2017
اسم الشركة المدرجة	بنك الخليج ش.م.ك.ع
الجهة المصدرة للتصنيف	وكالة كابيتال انتليجنس للتصنيف الائتماني
فئة التصنيف	- تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل: "A" - تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير: "A2" - تصنيف القوة المالية: **"+BBB"** - تقييم الدعم: "1"
مدلولات التصنيف	- جودة الأصول الناتجة عن القروض - نسب قوية لكفاية رأس المال - وضع جيد للسيولة - تحسن الربحية التشغيلية - قوة مركز البنك المحلية وشبكة فروعه
انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة	- تثبيت تصنيف القوة المالية للبنك عند +BBB - تعديل النظرة المستقبلية من "مستقرة" إلى "إيجابية" - لا يوجد تأثير مالي على البنك
النظرة المستقبلية	تصنيف العملة الأجنبية: **إيجابية** تصنيف القوة المالية: **إيجابية**
ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي	<u>ترجمة الملخص التنفيذي:</u> أعلنت وكالة التصنيف الائتماني "كابيتال انتليجنس" اليوم عن تثبيت تصنيف القوة المالية لبنك الخليج عند "+BBB" وذلك، على وجه الخصوص، بفضل جودة الأصول الناتجة عن القروض، والنسب القوية لكفاية رأس المال، الوضع الجيد للسيولة، والتحسن في الربحية التشغيلية. كما يعكس التصنيف المركز الجيد للبنك باعتباره ثاني أكبر بنك تجاري تقليدي يتمتع بشبكة فروع محلية قوية. أما العوامل الرئيسية المقيدة

للتصنيف، فهي كما في السنة السابقة، تتعلق بتركزات العملاء في قاعدة الودائع وإنكشاف البنك على سوق العقار الذي أصبح أكثر ضعفاً من قبل، وعدم مواءمة الاستحقاقات بشكل ملحوظ بالرغم من تخفيفها جزئياً بفضل ارتفاع معيار تغطية السيولة. هذا بالإضافة إلى الربحية المتواضعة في صافي الدخل والتي لا تزال مقيدة بسبب ارتفاع المخصصات مع كون ذلك عاملاً مشتركاً مع سائر البنوك المحلية.

ونظراً لهذه المؤشرات المالية الجيدة بشكل عام، فقد قامت الوكالة بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل عند A وتثبيت تصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير عند A2. كما قامت الوكالة بإسناد نظرة مستقبلية "إيجابية" للبنك لجميع التصنيفات حيث تتوقع له تحسناً أكبر في عدد من مؤشراته المالية. وقد أبقت الوكالة تصنيف مستوى الدعم عند 1، مما يعكس بشكل واضح الضمان الذي توفره الحكومة لجميع ودائع العملاء لدى البنوك في الكويت نظراً لتصنيف بنك الخليج ضمن البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية كونه ثاني أكبر بنك تقليدي تجاري، مع وجود اعتقاد قوي بتوفير دعم للبنك من المساهمين في حال الحاجة.

وفي ظل بيئة التشغيل الصعبة التي تعكس التأثير العام لانخفاض أسعار النفط، كان نمو أصول البنك ثابتاً نسبياً في العام 2016، ولكنه شهد ارتفاعاً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2017 مع تحسن فرص النمو الاقتصادي. وواصلت جودة الأصول الناتجة عن القروض بالتحسن بشكل عام مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع احتياطي خسائر القروض وتوفر مراكز تغطية فعالة في نهاية العام 2016. ويعد الإنخفاض الكبير في إنكشاف البنك على القطاع العقاري تطوراً إيجابياً مع الأخذ بالوضع الضعيف السائد للسوق. وكانت نسبة ودائع العملاء في العام 2016 قد انخفضت بشكل جزئي تماشياً مع تراجع محفظة القروض ومع الفائض في السيولة الناجم عن إصدار البنك للسندات. أما في الأشهر التسعة الأولى من العام 2017 فقد عادت ودائع العملاء للنمو وأصبح وضعها جيداً مقارنةً مع البنوك الأخرى التي شهدت تراجعاً. وتبقى التركزات في ودائع العملاء، وهو العامل المشترك مع باقي البنوك الكويتية، من العوامل المقيدة للتصنيف.

أما مؤشرات السيولة الجيدة للبنك التي حققها نهاية 2016 فقد تحسنت بشكل أكبر في نهاية الربع الثالث من العام 2017 مستمرة بتفوقها على معدلات البنوك الأخرى. كما حافظ البنك على نسبة عالية لتغطية السيولة أعلى من النسبة النظامية المطلوبة، مما خفف جزئياً من عدم مواءمة الاستحقاقات الكبيرة المبينة في الميزانية العمومية، وهي ظاهرة شائعة مع سائر البنوك نظراً لطبيعة قصر أجل ودائع العملاء التي تقابلها محفظة القروض بآجال أطول. وهناك عامل رئيسي آخر لدعم التصنيف وهو ثبات نسب كفاية رأس المال للبنك، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها مقارنةً بباقي البنوك في العام 2016 بعد قيام البنك بإصدار السندات. كما تحسنت معدلات الرفع المالي وإجمالي رأس المال وإجمالي الأصول أيضا محققة مستويات جيدة جداً على الرغم من كونها أقل من معدلات البنوك الأخرى.

وبالنسبة لأداء البنك، فقد كان إجمالي دخل بنك الخليج ثابتاً بشكل كبير في العام 2016، يقيده انخفاض صافي إيرادات الفوائد وبطء نمو الإيرادات الأخرى. وكانت النقطة الإيجابية للبنك هو التوسع المستمر للإيرادات من الرسوم والتحكم الجيد بالمصروفات التشغيلية مما أدى إلى تخفيف نسبة التكلفة إلى الدخل. وفي الأشهر التسعة الأولى من العام 2017، حقق البنك ارتفاعاً جيداً في صافي الدخل بفضل النمو السليم لصافي إيرادات الفوائد، والتحكم الجيد بالتكلفة، واعتدال المتطلبات الرقابية للمخصصات. وأدى ذلك بدوره إلى تحسن معدلات الربح التشغيلي والربح الصافي للبنك، غير أن العائد على متوسط الأصول ظل متواضعاً. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة ليست أفضل مقياس لتقييم أداء صافي الربح مع الأخذ بالاعتبار المخصصات المرتفعة المفروضة من قبل بنك الكويت المركزي.